

## على هامش قمة الرياض: مبادرة الحزام والطريق والشراكة الصينية العربية

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

من المعاملات التجارية والمالية بين البلدين بالعملة الوطنية، ولتخفيف مخاطر الصرف وتشجيع المُستثمرين الصينيين للانتصاب داخل السوق التونسية. لم يكن هذا الاجراء وغيره من الاتفاقيات ذو جدوى أو فاعلية على الاقتصاد التونسي وحجم المبادلات، إذ سجّلت تونس عجزا تجاريا مع الصين بلغ الى حدود فيفري 2021 نحو 322 مليون دولار، ويشير المعهد الوطني للإحصاء الى أن الصين تقف وراء 30% من العجز التجاري للدولة التونسية. في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية 320 مليار دولار سنة 2020، مع اشراف الصين على 34 مشروع استثمار في إطار رؤية "السعودية 2030" التي أطلقها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

### مبادرة الحزام والطريق والشراكة الصينية العربية

تسعى الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي في إطار دول مجلس التعاون الخليجي، ودول مثل مصر والجزائر الى تنويع التعاون الاقتصادي خاصة إثر الأزمات الاقتصادية التي أثّرت بعمق على الاقتصاد الداخلي لهذه الدول، والتي لا تزال ارتداداتها قائمة بفعل أزمة الكوفيد وانكماش الاقتصاد العالمي، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

في هذا السياق، انضمت 20 دولة عربية الى مبادرة "الحزام والطريق" التي تُحاول الصين ربطها برؤية هذه الدول مثل: السعودية 2030؛ الكويت 2035؛ مصر 2030؛ قطر 2030؛ عمان 2040. تتمحور مختلف هذه

### المبادلات التجارية بين الصين والدول العربية

تحتضن العاصمة السعودية الرياض، أشغال القمة الصينية العربية الأولى من السابع الى العاشر من ديسمبر 2022. تنعقد هذه القمة بعد الاتفاق المُبرم في شهر جويلية 2022 بين الصين والدول العربية على إثر الدورة التاسعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي. تُمثّل هذه القمة ترجمة للعلاقات الاستراتيجية التي تُقيمها الصين مع 12 دولة عربية، بما فيها علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع 4 دول عربية هي الجزائر ومصر والسعودية والامارات. للإشارة، تُعتبر الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية، حيث بلغت حجم التجارة بين الدول العربية والصين 239.8 مليار دولار سنة 2020، ليلبغ 330 مليار دولار سنة 2021 بزيادة تُقدّر ب 37%. تتصدّر السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم المبادلات التجارية بمبلغ 80 مليار دولار أمريكي. في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين تونس التي تُشارك في أشغال القمة وجمهورية الصين الشعبية، ارتفاعا بقيمة 38% بين جانفي وأوت 2021 ليلبغ حاجز 200 مليون دولار أمريكي، دون أن يُخفي ذلك تصاعد النقد حول ما أسماه البعض بالفزو الصيني للأسواق التونسية، وإغراق السوق بمنتجات تشكوا نقائص في مستوى الجودة وبأسعار ذات تأثير سلبي على المنتجات التونسية.

وقّعت تونس في سنة 2016 مُمثلة في شخص محافظ البنك المركزي، مع الطرف الصيني اتفاقية تبادل العملة الصينية "اليوان" والدينار التونسي بهدف سداد جانب

المالية والاستراتيجية الضخمة التي من الممكن أن يوفرها هذا المشروع. حيث يمكن أن يُعزّز التجارة العالمية بنسبة 6.2% وأن يُحقّق زيادة في الدخل العالمي بنسبة 2.9%. كما أشار نفس التقرير الى إمكانية أن تُحقق اقتصاديات الدول المنضوية تحت مبادرة الطريق والحزام، نمواً في اقتصادياتها الداخلية يتراوح بين 2% و3%. غير أن هذه الطموحات التي تهم البلدان العربية المُشاركة في القمة العربية الصينية، تصطدم بالواقع السياسي والاقتصادي لأغلب تلك الدول التي تُريد الاستفادة من عائدات هذه القمة ومن العائدات الضخمة لمشاريع المبادرة والطريق.

### قمة العرب-الصين: ماذا يمكن أن تستفيد الدول العربية؟

لا يُخفي انتعاش التجارة وحجم التدفقات المالية بين الصين والدول العربية مُجتمعاً، حجم التحديات التي تُواجهها دول المنطقة العربية في علاقة بتوازي الصادرات والواردات مع الصين، ومسألة الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وتوفير الطاقات البشرية واللوجيستية لذلك. رغم أهمية الاستثمارات وتوزّعها على ميادين مختلفة، إلا أن الرهان ينصب على التفكير عربياً في إعادة تدوير عائدات ذلك الاستثمار فيما يخص الوضع الداخلي والرهانات الاقتصادية الجديدة.

لا تُخفي الصين رغبتها في التموقع ومزيد الانتشار داخل الدول العربية، وفي القارة الإفريقية خاصة الشرق الإفريقي خاصة من خلال المنفذ البحري لدولة جيبوتي، في محاولة لتأكيد حضور الاقتصاد والمال والسياسة الصينية في المنفذ الشرقي والجنوبي لإفريقيا، ولمُزاحمة التواجد الروسي والفرنسي والغربي عموماً في تلك المناطق. أوصى التقرير الختامي للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في أكتوبر 2022، بتعزيز التواجد الصيني في القارة الإفريقية واستغلال الأزمات العالمية من أجل سدّ الفراغ الذي خلّفته الصراعات سواء

المبادرات حول تعزيز الاقتصاديات الوطنية وتوسيع التعاون بينها وبين الصين في مجالات الطاقات النظيفة والذكاء الاصطناعي والتجارة الرقمية وغيرها. ومن المتوقع أن تُسفر القمة العربية الصينية على توقيع اتفاقيات تشمل انشاء منطقة تبادل حر بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وإلغاء معظم التعريفات الجمركية الثنائية للمنتجات، ليكون هذا الاتفاق ثاني أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم بعد اتفاقية RCEP "الشراكة الإقليمية الشاملة": الاتفاقية التجارية الحرة التي تجمع بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا وهي بروناي وكمبوديا وأندونيسيا ولاوس وماليزيا وماينمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وتايوان، إضافة الى الدول الست الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة وهم الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية ونيوزلندا وأستراليا. يُوفّر هذا التكتل الاقتصادي الضخم 39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

تعقد الصين آمالاً ضخمة على مبادرة الطريق والحزام الذي اقترحته سنة 2013 بهدف تحسين ما أسمته بالترابط والتعاون على نطاق واسع يمتد عبر القارات. تتجه الصين نحو العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين من خلال التعاون الاقتصادي، والديبلوماسية التي يَراد منها ضمان تواجد منتوجاتها داخل أسواق الدول العربية وفق رؤية "رأسمالية الدولة" منذ إصلاحات "دونغ كسياو بينغ" ووفق النموذج الخاص بالتصنيع والتوسع الاقتصادي ذو الخصوصية الصينية. تُفّطي مبادرة الطريق والحزام أكثر من 68 دولة مما يعني 65% من سكان العالم. أشار تقرير للبنك الدولي صادر حول مبادرة الطريق والحزام، الى القُدرات

في أوكرانيا وليبيا ودول الساحل والصحراء. في هذا الإطار، تواصل الصين الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع بلدان ذات وزن جيوسياسي وازن مثل الجزائر، وتُريد المضيّ نحو توقيع اتفاقيات جديدة مع دول صاعدة اقتصاديا مثل المغرب ورواندا.

تطرح هذه الملفات جملة من التحديات التي يجب على الدول العربية أن تسعى الى كسبها ضمن مبادرة الطريق والحزام، وفي إطار مبادراتها التنموية وتحالفاتها الحينّية والمستقبلية ذات البعد الاستراتيجي. تمر هذه الرهانات بمسائل ذات تأثير مباشر مثل المسألة الديمقراطية والاجتماعية اللذان يلعبان أدوارا في جلب الاستثمار وتنويع مصادره. تتوسط تونس الحلقة ما بين البلدان ذات الاقتصاد الهش، وتلك التي يمكن أن تتدارك مواطن الأزمة، ويمكن لها أن تستثمر في القمة العربية الصينية التي يُشارك في أشغالها رئيس الدولة، لتحصيل عائدات استثمارية يقع توفير الفطاء القانوني واللوجيستي لتنفيذها.

تبدو القمة العربية الصينية واعدة من جانب ما يمكن أن يُسفر عنها من مشاريع واستثمارات. غير أن الانتقال من الوعود الى التطبيق العملي يظل رهين تماسك الجبهة الداخلية للدول العربية سياسيا واقتصاديا، والتفكير الجدي في الخروج من دائرة الأزمة مع اختلافها الجوهرى من دولة لأخرى.